مركز دراسات الشرق الأوسط المُتقدّمة
كلية العلوم الاجتماعية / جامعة لوند

لمحة إقليمية: مُستقبل الأنشطة النووية الإيرانية

كتبتها هبّة الله طّه مُحاضِرة في كلية العلوم السياسية وباحثة في مركز دراسات الشرق الأوسط جامعة لوند
ودينا توفيق طالبة دكتوراة في كلية العلوم السياسية ومركز دراسات الشرق الأوسط جامعة لوند.

نُشِرَت في ٢٥ أيار / مايو ٢٠٢٦

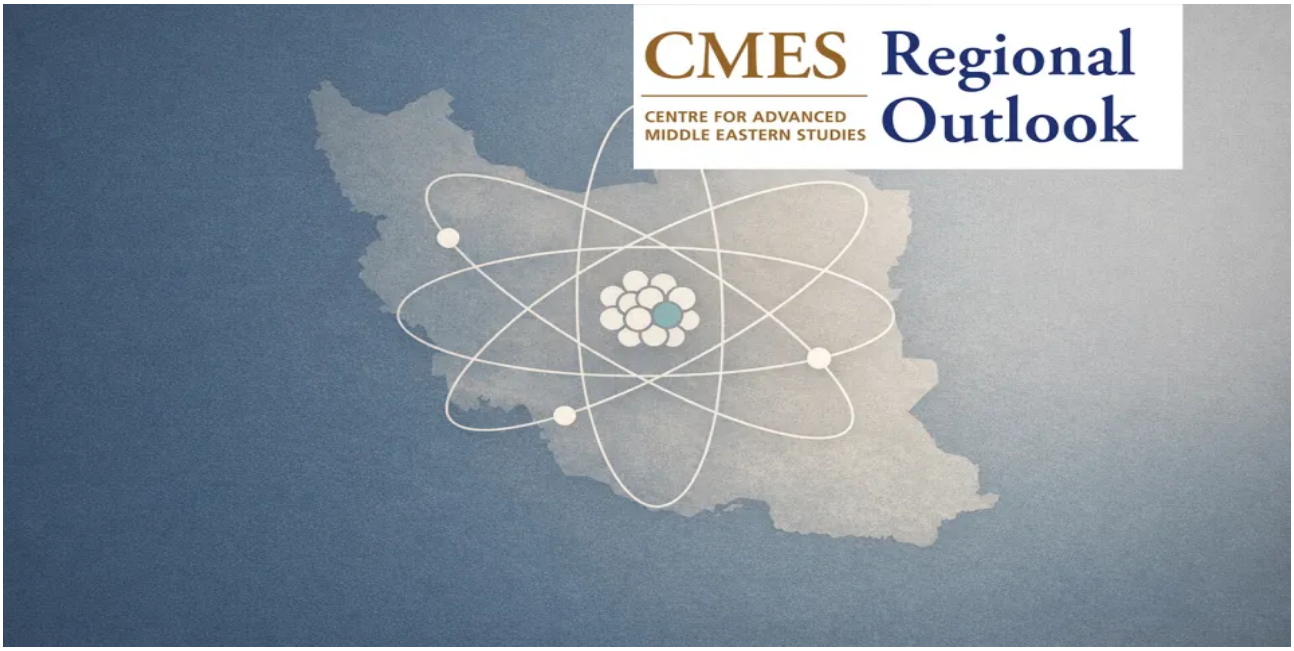

يتناول التقرير الإقليمي لمركز دراسات الشرق الأوسط المعاصر من إعداد هبة الله طه ودينا توفيق، الموقف النووي الإيراني بما يتجاوز الافتراضات المُتعلّقة بالسعي إلى التسلُّح النووي، مسلطاً الضوء على سعي إيران إلى امتلاك قُدرة نووية كامنة، وما يترتّب على ذلك من تداعيات على الدبلوماسية والديناميات الإقليمية.

ثمّة ميل إلى افتراض أن إيران تريد «القنبلة النووية». وقد تكرّر هذا الادّعاء في وسائل الإعلام وفي بعض دوائر صُنع السياسات، من دون إيلاء قدر كافٍ من التمييز والتفصيل. غير أنّ التفسير الأكثر إقناعاً للأنشطة النووية الإيرانية يتمثّل في سعي إيران إلى امتلاك موقع يمكن وصفه بـالعتبة النووية.

العتبة النووية مُقابل التحوّط النووي

هذا يُشير إلى قدرة الدولة على تطوير القدرات التقنية اللازمة لصنع الأسلحة النووية، مع اختيارها في الوقت نفسه عدم تصنيعها، وهي وضعية تتبناها دول عديدة تمتلك برامج مُتقدّمة للطاقة النووية.

فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تُوصف **اليابان** و**البرازيل** بأنهما «على بُعد خطوات قليلة» من امتلاك سلاح نووي. ومع ذلك، تحظى برامجهما بتدقيق أقل بكثير من البرنامج الإيراني، لأنهما يُنظر إليهما على نطاق واسع باعتبارهما تفتقران إلى النيّة السياسية لتسليح برامجهما النووية. ويُوصف الجمع بين العتبة النووية التقني والنية السياسية أحياناً بأنه استراتيجية للتحوّط النووي، وهو مصطلح يستخدمه المُحلّلون لتسليط الضوء على ما يرونه خصوصية في الحالة الإيرانية.

وبالفعل، يرى **عدد من المُحللين** أن إيران تُصنَّف بالفعل بوصفها دولة ذات قدرة نووية كامنة. فاستمرارها في تخصيب اليورانيوم وتخزينه بما يتجاوز الحدود التي حدّدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) لا يُعزز فقط قدرتها التقنية على الانتشار النووي، بل يُوفر لها أيضاً ورقة ضغط في المفاوضات المُتعلّقة ببرنامجها النووي. وتكتسب هذه الدينامية أهمية خاصة بالنسبة إلى الجهات الساعية إلى منع إيران من تطوير أسلحة نووية، ولا سيما الولايات المتحدة وحلفائها.

حُدود الإجبار

لا يمكن معالجة القضية النووية من خلال الإجبار وحده. وفي حالة إيران، شمل ذلك عُقوبات «الضغط الأقصى» وضربات جوية استهدفت مُنشآتها النووية. وقد نفّذت الولايات المُتّحدة وإسرائيل ما سُمّي **بالضربات الاستباقية** في يونيو/حزيران ٢٠٢٥، ثم مرة أخرى بدءً من فبراير/شباط ٢٠٢٦. ومع ذلك، حتى بعد هجمات عام ٢٠٢٥، قدّر مسؤولون أمريكيون أن تأثير تلك الهجمات على قُدرة إيران على إنتاج اليورانيوم المُستخدم في صنع الأسلحة لم يكن سوى تأثير مؤقّت.

وقد أظهرت الأبحاث المُتعلّقة بحالات سابقة، وعلى وجه الخصوص الضربة الإسرائيلية عام ١٩٨١ على مُفاعل **تموز** أو **مُفاعل أوزيراك** العراقي، أنّ الهجمات الرامية إلى الحدّ من الانتشار النووي تكون عموماً غير ناجحة، بل قد تدفع الدُّول إلى الاقتراب أكثر من السعي إلى امتلاك أسلحة نووية. وهذا يترك **الدبلوماسية** بوصفها المسار العملي الوحيد للمضي قدماً.

ويشير **أرييل ليفيت**، الزميل البارز في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، إلى أن عدداً قليلاً فقط من الدول التي اشتُبه في سعيها إلى امتلاك أسلحة نووية مضى بالفعل في هذا المسار وحصل عليها. ويرى أن العديد من التقييمات المُثيرة للقلق تنبع من **انحياز في تَفسير المُعطيات** يتجاهل الدوافع البديلة الكامنة وراء الأنشطة النووية.

وترى **حميرا مشير زاده**، أستاذة العلوم السياسية في جامعة طهران، أن البرنامج النووي الإيراني يقوم على ثلاثة مبادئ :**الاستقلال**، أي حماية السيادة ورفض التدخل الأجنبي؛ و**العدالة**، أي تحدي المعايير المزدوجة في

النظام الدولي؛ و**المقاومة**، ولا سيما في مواجهة القوى الكبرى، وبشكل خاصّ الولايات المُتّحدة وإسرائيل. وتشير هذه المبادئ إلى أنّ الطموحات النووية الإيرانية متعدّدة الأبعاد، ولا يمكن اختزالها في الادّعاء البسيط بأن إيران «تريد القنبلة».

ويرتبط وضع إيران كدولة ذات قدرة نووية كامنة بـ**القومية التكنولوجية**؛ إذ تسعى، شأنها شأن العديد من دول الجنوب العالمي، إلى امتلاك المعرفة النووية باعتبارها مُؤشّراً على المكانة والقوة والسيادة. ومن ثم، يُرجح أن يُنظر إلى الضربات الأمريكية والإسرائيلية التي تستهدف منشآت العلوم النووية، إلى جانب مواقع علمية وطبية وثقافية أخرى، ليس فقط باعتبارها انتهاكات للسيادة، وإنما أيضاً باعتبارها هجمات على التقدّم العلمي ذاته، ومحاولات لحرمان إيران حتى من الخبرة النووية ذات الاستخدامات المدنية، وهي حقّ تكفله **المادة الرابعة من مُعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية**، وتتمتع به دول أخرى.

الدبلوماسية وانعدام الثقة

من منظور إيران، يُمكِن أن تُوفّر العتبة النووية أيضاً نوعاً من الحماية في مواجهة احتمال انسحاب الولايات المُتّحدة من أي اتفاق مستقبلي، ولا سيما بعد انسحاب الولايات المُتّحدة من الاتفاق النووي مع إيران، أي **خطة العمل الشاملة المشتركة(JCPOA)** ، خلال الولاية الرئاسية الأولى لدونالد ترامب. ومن ثم، قد تستمر إيران في السعي إلى الحفاظ على قدراتها النووية الكامنة ما لم يتم التوصُّل إلى اتفاق مع الولايات المُتّحدة، ومن غير المُرجح أن يفضي مثل هذا الاتفاق إلى تعليق مساعي إيران الرامية إلى تطوير قدراتها النووية التقنية بصورة غير مُحدّدة زمنياً.

وقد رفضت إيران ما تصفه بـ**النهج الأقصى** الذي تتبنّاه الولايات المُتّحدة، مؤكّدة أنها لن تَقبل أن تُعامَل باعتبارها استثناءً في إطار القانون الدولي. وهذه المواقف ليست جديدة؛ إذ حافظت إيران، إلى حدّ كبير، على سياسة نووية مُتّسقة منذ إبرام خطّة العمل الشاملة المشتركة عام 2015. ومع تصاعد التوترات المحيطة بالمفاوضات، حذّرت إيران من أنها ستستأنف عمليات التخصيب والأنشطة المُرتبطة بها إذا انسحبت الولايات المُتّحدة من الاتفاق، وهو ما حدث بالفعل في نهاية المطاف. وفي الآونة الأخيرة، أكّدت طهران مجدداً هذا الموقف من خلال **رفض** مقترح أمريكي يقضي بتفكيك منشآتها النووية، مع إبقائها الباب مفتوحاً أمام التفاوض بشأن مستوى التخصيب ونوعه.

وبعد تعرّضها لهجمات مرتين خلال فترات التفاوض، قد يؤدّي تراجُع الثقة الإيرانية بالدبلوماسية الأمريكية إلى تعزيز قناعة طهران بضرورة الحفاظ على ما تعتبره **حقّها في التخصيب**، حتى إذا أدّى اتّفاق مُحدّد المدّة إلى تعليق أنشطتها مؤقتاً. وفي مُحادثات وقف إطلاق النار الحالية، سعت إيران أيضاً إلى الفصل بين القضية النووية والمناقشات المُتعلّقة بإعادة فتح **مضيق هُرمز**.

وعلى الرغم من أنّ **الاقتصاد الإيراني** وقدرته الإنتاجية قد تضرّرا بشدة نتيجة الحرب المستمرة، لم تبدِ طهران، حتى الآن، استعداداً لتغيير موقفها الأساسي؛ إذ ترفض بصورة واضحة أيّ مقترح من شأنه أن يفرض قيوداً دائمة على قدراتها في مجال التخصيب. ونتيجة لذلك، توصف إيران في بعض التحليلات بأنها **عالقة** ضمن

الخطوط الحمراء التي رسمتها لنفسها، الأمر الذي قد يَحُدّ من هامش المرونة المتاح أمامها. وقد تكون قدرتها على إعادة صياغة خياراتها السياسية مقيدة أيضاً بحجم الاستثمار الذي وظفته في تطوير قدراتها النووية الكامنة؛ إذ تشير التقديرات إلى أنّ تكلفة البرنامج قد بلغت ما يصل إلى عشرة أضعاف التقديرات الأولية، كما أسهم البرنامج، إلى جانب عوامل أخرى، في عقود من العقوبات التي ألحقت أضراراً بإمكانية وصول الإيرانيين إلى **الرعاية الصحية والتعليم** وغيرها من الحقوق الأساسية.

وفي الوقت نفسه، أتاح استمرار الحرب لإيران أشكالاً جديدة من أوراق النفوذ في تعاملاتها مع الولايات المُتّحدة، إلا أنّ التطورات حتى الآن لا تشير إلى تراجعها عن سعيها إلى تطوير التكنولوجيا النووية.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن تمسك إيران بالعتبة النووية، في ظلّ تأثُّر موقفها بمخاوف تتعلّق بالسيادة، وبانعدام الثقة، وبعقود من الاستثمار المُكلّف، يشير إلى أن **الموقف النووي الإيراني قد يظل مصدراً مستمراً للتوتر والاحتكاك**، ومن دون فهم هذه الأولويات والعوامل الاستراتيجية التي تقف وراءها، قد تظلّ إمكانية التوصُّل إلى **تسوية طويلة الأمد للقضية النووية الإيرانية** محدودة.

ترجمته إلى العربيّة Rafah Barhoum، خبيرة التدريب اللغوي والترجمة في مركز دراسات الشرق الأوسط المُتقدّمة جامعة لوند.